



جامعة الجبالي بونعامه-خميس مليانة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة علم المكتبات



تخصص إدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات

السنة الأولى ماستر

السداسي الأول

محاضرات في مقياس: الصناعة الثقافية

المعامل: 01

الرصيد: 01

إعداد الأستاذة: زقندري ح.

مفهوم الصناعات الثقافية:-

بهدف تحقيق الفهم العميق لهذا المصطلح المركب لا بد من تناول كل مفردة على حدة أي مفهوم الصناعة من جهة، ومفهوم الثقافة من جهة أخرى وذلك قبل المرور إلى مصطلح الصناعات الثقافية. .
أولاً: الصناعة: لقد عاشت البشرية مراحل عديدة ولم تصل إلى ما وصلت إليه اليوم دون المرور على هذه المراحل، والمرحلة التي تعيشها البشرية اليوم هي مرحلة المجتمع الصناعي القائم على أساس الصناعة، ومصطلح الصناعة الذي نحن بصدد التطرق له ليس الصناعة بالمعنى اللغوي للكلمة والذي يستخدم للدلالة على القدرة على القيام بشيء ما، بل هو الصناعة الذي يدل على ذلك النمط الإنتاجي الذي عرفته البشرية في المرحلة الحديثة والمعاصرة من تاريخها، ولفهم هذا المصطلح بمفهومه الحديث وبشكل عميق لابد من التطرق للمرحلة التاريخية التي ظهر فيها وكذا الظروف التي سمحت له بالتطور لكي يصبح نمط إنتاجي جديد سيغير بشكل جذري الكثير من مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وذلك بداية بالقارة الأوروبية وبعد ذلك في باقي مناطق العالم الأخرى، وقد جاءت مرحلة الصناعة بعد مرحلة الإقطاع القائم على ملكية الأرض والذي سيطر على المجتمعات الأوروبية لقرون طويلة قبل ذلك، وهذا النظام بدأ يتخلل ويتراجع ليتترك المكان للنظام الصناعي الجديد، وكانت هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تراجع هذا النمط من جهة وبروز النمط الصناعي من جهة أخرى، ومن أهمها يمكن ذكر ما يلي:

عصر النهضة الأوروبية :

تعد النهضة الأوروبية انعطافاً حاسماً في التاريخ الأوروبي لذا فهي تعد حدثاً مهماً ومركزياً بالنسبة للمجتمع الصناعي وقد بدأت بوادرها في نهايات العصور الوسطى وبدايات العصور الحديثة، وخلال هذه المرحلة سيبدأ الأوروبيين بالاهتمام وبالرجوع إلى التراث القديم للإغريق والرومان ، وهو ما سيسمح لهم بالتححرر والانعتاق من سلطات المجتمع القديم والانطلاق في تحولات أخرى في مجالات أخرى، وقد انطلقت هذه النهضة من فلورنسا بإيطاليا لتنتشر بعد ذلك في مختلف الأقطار الأوروبية الأخرى ومشكلة بذلك النواة الصلبة التي سيقوم عليها المجتمع الصناعي الجديد فيما بعد وذلك على انقاض المجتمع الإقطاعي.

- الكشوف الجغرافية وظهور الرأسمالية التجارية :

تعد الكشوف الجغرافية التي بدأتها أور و با في المرحلة الحديثة من تاريخها حدثاً مهماً ومركزياً كذلك، فهذه القارة التي انطوت على نفسها طويلاً في ظل النظام الإقطاعي ستتحول تدريجياً إلى العالم الخارجي بهدف البحث عن مواد اقتصادية أخرى، وهذا ما سيؤدي إلى ظهور ما يسمى بالرأسمالية التجارية (Mercantilisme)، والبداية كانت مع الإسبان والبرتغاليين، ثم ظهرت بعد ذلك الشركات التجارية والاحتكارية الإنكليزية والهولندية والتي لعبت دوراً مهماً في تاريخ النظام الرأسمالي، وهذه الكشوفات الجغرافية مع كل ما رافقها أدت إلى تراكم كبير لرؤوس الأموال والذي لم تعرف أور و با له مثيلاً في السابق مما سمح بتبلور وتكون طبقة اجتماعية واقتصادية جديدة ستنافس الطبقات الأرستقراطية والإقطاعية القديمة.

- حركة الإصلاح الديني البروتستانتية: من المعروف فإن المجتمع الإقطاعي القديم كان مرتبطاً الوثق الارتباط بالكنيسة البابوية في روما، أي أنه لا يمكن فصل السيطرة الاقتصادية والسياسية للنظام الإقطاعي عن السيطرة الفكرية والدينية للكنيسة الكاثوليكية، لذا فإن حركة الإصلاح الديني باعتبارها كانت موجهة بالأساس ضد الكنيسة ستؤثر حتماً على النظام الإقطاعي كنمط إنتاجي قائم في أوروبا، وهذا ما جعل المجتمع الجديد الرأسمالي مرتبطاً بأفكار حركة الإصلاح الديني، وهذا ما جعل المفكر الألماني "ماكس فيبر" في مؤلفه الشهير "الأفكار البروتستانتية وروح الرأسمالية" يربط بين حركة الإصلاح الديني وظهور المجتمع الصناعي، أي أن السبب الحقيقي للرأسمالية هو سبب ديني فكري بالأساس فهي التي ساهمت

بالأساس في انتقال المجتمع الأور و بي من المجتمع القديم الإقطاعي إلى المجتمع الجديد الصناعي والتجاري

- الثورة الصناعية: في المنتصف الثاني من القرن الثامن عشر عرفت أوربا تحولا آخر وهو الأهم في تاريخ النظام الرأسمالي وهو ما يصطلح عليه اليوم بتسمية الثورة الصناعية، أو ما كان يطلق عليه في تلك الفترة بالنظام الانجليزي، لأن بداية هذه الثورة كان في انكلترا ثم انتشرت بعد ذلك إلى دول أخرى، ويشير مصطلح الثورة الصناعية بشكل عام إلى ذلك التطور المتسارع الذي عرفته تقنيات الإنتاج خاصة بعد 1871 ،ويحدد "دافيد لاند LAND David" الخصائص الأساسية لهذه الثورة كما يلي:

- تعويض الآلة للمهارة والجهد الإنساني

- تعويض مصادر الطاقة الغير حيوانية للمصادر الحيوانية

- تعويض مواد أولية جديدة ومتوفرة بشكل كبير خاصة المعدنية والصناعية للمواد النباتية والحيوانية "، ومجمل هذه التحولات هي التي ستؤدي إلى بروز شكل إنتاجي ضخم للسلع و هذا الأخير سيتطلب حتما سوقا لتصريف هذه المنتجات لذا سيصبح الاستهلاك مفهوما مركزيا ومحوريا للإنتاج الصناعي، فالرأسمالية الصناعية تطورت على أساس الإنتاج الموجه للتسويق وذلك "على خلاف أنظمة الإنتاج السابقة التي كانت تقوم بشكل أو بآخر على اقتصاد الاكتفاء الذاتي، أما النظام الرأسمالي فقد توجه منذ الوهلة الأولى نحو السوق فهو ينتج لكي يبيع"، إذن هذا النظام قائم على الإنتاج بداية ثم ليتم استهلاك هذا الإنتاج في مرحلة لاحقة، ولا يمكن لهذا النظام أن يستمر بدون هذين العنصرين، فإن تأثر الإنتاج فإن في ذلك تهديد للنظام الصناعي بشكل كبير، وكذلك فإن هذا النظام سيتأثر وبشكل أكبر إن لم يكن قادرا على تصريف منتجاته، فالكساد هو أكبر خطر يهدد أي مستثمر في أي مجال إنتاج صناعي وما حدث في العالم في ثلاثينيات القرن العشرين أو ما يعرف بالكساد الكبير إلا دليل على ذلك، وقد انعكس هذا النمط الإنتاجي الجديد بداية على الحياة الاجتماعية من خلال بروز مظاهر جديدة وتغيرات جذرية اعتبرها الكثيرون بأنها نتائج مفاجئة للنظام الرأسمالي لأنها اقتلعت العامل من بيئته وجذوره العائلية وجعلته يستقر بالمراكز الحضرية الصناعية "والتي أصبحت موطنا للتفكك والعزلة العقلية والنفسية والاعتراب وغير ذلك من المشكلات التي نجمت عن هجرة قوى العمل من الريف، وما ترتب عليها من مشاكل في الخدمات وظهور الأحياء المتخلفة وتدهور أوضاع الطبقة العمالية في المدينة وغير ذلك"، وهذا ما أدى ربما إلى بروز أفكار انتقدت هذا النظام والتي كان على رأسها الأفكار الماركسية، لكن أحوال العمال تحسنت في المراحل اللاحقة نتيجة تحول ظروف العمل بشكل عام بسبب ظهور النقابات المدافعة عن حقوقهم، وانخفاض ساعات العمل، وارتفاع الأجور، وذلك لأن العامل لم يعد فقط منتجا بل كذلك مستهلك لا بد من أن يتوفر له المال والوقت للاستهلاك، ولفهم أكثر التحولات التي شهدتها المجتمع الصناعي لا بد من التطرق إلى المراحل التي مرت الثورة الصناعية بشكل عام وهي كما يلي:

-**الثورة الصناعية الأولى:** وهي التي بدأت حين عرفت أور و با ظهور الآلة البخارية والتي سمحت بتطور وسائل النقل من القطارات والبواخر وكذا تطور تقنيات الإنتاج وذلك بفضل الاختراع الثوري "الجيمس واط WATT"، وكانت البداية بإنكلترا ثم انتشرت في باقي الأقطار الأوروبية بعد ذلك، وكانت الصناعات الأكثر انتشارا في هذه المرحلة هي صناعات النسيج وكذا الصناعات التحويلية خاصة المتعلقة منها بالتعدين، وهذه المرحلة هي التي عاش فيها الإنسان الأوربي ظروف العمل القاسية و الصعبة.

- **الثورة الصناعية الثانية:** ويعتبر اختراع الطاقة الكهربائية كأهم معلم في هذه المرحلة ، والتي تعتبر بالفعل مرحلة جديدة ستشهد الكثير من التحولات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية بسبب ظهور اختراعات جديدة ومتسارعة، وكل ذلك كان في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي هذه المرحلة كذلك ستتحسن أحوال الطبقة الشغيلة تدريجيا و بالخصوص مع بروز

الأفكار الفوردية Fordisme في الولايات المتحدة الأميركية و التي شكلت علامة فارقة آنذاك من خلال أنها ساهمت في زيادة معدلات الاستهلاك بشكل كبير .

- **الثورة الصناعية الثالثة:** ويعتبر البعض أن التطور الهائل الذي عرفته التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال أثرت و غيرت الكثير من المبادئ التي قام عليها النظام الصناعي، وبالتالي يمكن اعتبار ذلك كثورة صناعية ثالثة "فاكتشاف الرقاقة الالكترونية PUCE في سنوات 1970 ،قد أطلق الثورة الصناعية الثالثة، ومنذ ذلك الحين فإن التكنولوجيا الرقمية ساهمت بشكل كبير في إعادة النظر في كثير من القواعد التي ارتبطت بالنظام الصناعي خلال القرن التاسع عشر والعشرين

وبناء على ما سبق فإن "الصناعة هي ذلك النشاط الإنتاجي الجديد الذي ظهر في المرحلة الحديثة من التاريخ الإنساني والذي اعتمد بالأساس على تطوير تقنيات الإنتاج الجديدة والتي أدت إلى زيادة الكميات المنتجة بشكل غير مسبوق وهو ما سمح لشرائح واسعة من المجتمع بامتلاك المقدرة على الوصول إلى هذه المنتجات واستهلاكها، وبعبارة أخرى فإن هذا المصطلح يشير إلى ذلك النشاط الاقتصادي المرتبط بالإنتاج الضخم للمواد والسلع الموجهة للاستهلاك الجماهيري، ويقوم هذا النشاط الاقتصادي بالأساس على الآلة والتكنولوجيا الحديثة، وهذا ما شكل الاختلاف الحقيقي بينه وبين نمط الإنتاج الحرفي واليدوي الذي ساد في المراحل السابقة، وعلى العموم فإن أبرز ما أنتجته ظاهرة الصناعة وما أصبح يعرف بالمجتمع الصناعي و يمكن اختزاله في نقطتين أساسيتين هما- :نظام إنتاجي ضخم- استهلاك جماهيري للإنتاج الضخم.

- **الثقافة :** هو الآخر مفهوم محوري في الصناعات الثقافية، ويتميز هذا المصطلح بأنه مثير للنقاش ويتم تناوله من جوانب متعددة، فهناك من يتطرق له بشكل عام وفلسفي وهناك من يتناوله بشكل خاص ليتلاءم مع الظاهرة والموضوع المدروس أو المهتم به، ومما لا شك فيه فإن مفهوم الثقافة المرتبط بموضوع الصناعات الثقافية يختلف عن المفهوم الفلسفي والأنثروبولوجي العام للثقافة، إلا أننا سنتناول أولاً هذا المفهوم العام لأنه سيسمح لنا بفهم أعمق.

المفهوم العام للثقافة : الثقافة هي خاصية متعلقة بالإنسان أساساً، وذلك رغم وجود بعض الدراسات التي تتكلم عن الثقافة الحيوانية، وربما فإن مصدر هذا التمييز الذي حظي به الإنسان هو امتلاكه لمملكة العقل التي جعلته يتطور ويتقدم، وهذا التقدم بعناصره المختلفة والمتعددة هو الذي يمكن أن نصلح عليه بالثقافة، والأصول اللاتينية للمصطلح تدل على ذلك "فالمعنى الأصلي لكلمة الثقافة culture التي جاءت من المصطلح اللاتيني cultura والذي يرمز إلى الاهتمام بالحقل وفلاحة الأرض، وهذه الأرض المزروعة تختلف حتماً عن الأرض البور أو غير المزروعة ومن هنا استعمل واستعير هذا المصطلح ليشير إلى خدمة الروح، ويشير كذلك إلى الشخص الذي يطور إمكانياته الفكرية والحسية من خلال التربية، القراءة، التعلم، للدراسة، التفكير، السفر والعلاقات الإنسانية"، إذا خدمة الإنسان للأرض بهدف إعطائها شكل آخر مخالف لشكلها الأصلي أو الطبيعي وذلك من خلال جعلها تنتج أشياء جديدة وبطرق مختلفة، وبناءً على هذا يمكن اعتبار الثقافة بأنها تلك الإضافة التي أضافها الإنسان للطبيعة، ويكفي أن نتأمل ونلاحظ ما حولنا لنجد أن الإنسان هو المخلوق ربما الوحيد الذي استطاع إدخال تعديلات معتبرة على محيطه الطبيعي، فطور مسكنه، لباسه، طعامه، و لجأ إلى أنواع جديدة من الطاقة... الخ، أي أن "الثقافة لم تسمح للإنسان فقط بالتأقلم مع محيطه، لكن كذلك لتكييف هذا الأخير له ولحاجاته ولمشاريعه، وبعبارة أخرى فإن الثقافة هي التي سمحت بإمكانية تغيير الطبيعة"، إذا لفهم الثقافة بشكلها العام لا بد من العودة لمصطلح الطبيعة لكن باعتبار "أن الثقافة تختلف عن حالة الطبيعة وليس

الطبيعة في حد ذاتها"، وعلى المستوى الأنثروبولوجي كذلك فإن معنى الثقافة لا يتعد كثيرا عن المفهوم الفلسفي، فهي حسب الأنثروبولوجيا الثقافية "هي كل ما لا يولد به البشر، ومن ثم فهي تشمل مخترعات الإنسان وإنتاجه المادي أو غير المادي"، وربما هذا ما ينصرف إليه التعريف المشهور لـ "فريديريك تايلور" في كتاب "الحياة البدائية" والذي يعرف فيه الثقافة بأنها "الكل المركب الذي يشمل على المعرفة والمعتقدات والأخلاق والقانون والعرف وغير ذلك من الإمكانيات والعادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع.

المفهوم الخاص للثقافة: في هذا المستوى تتعدد مفاهيم الثقافة ويكفي أن نلاحظ كيف يتم استخدامها في كل المجالات تقريبا، فيقال مثلا ثقافة وطنية، ثقافة عمالية، ثقافة طلابية... الخ، إذا فإن مصطلح الثقافة يتم استدعاؤه في كثير من الخطابات المختلفة للدلالة على موضوع معين، وهذا ما يدعونا إلى تبيان مفهوم الثقافة في إطار الصناعات الثقافية، والتي تشير بالأساس إلى مجموعة من الأنشطة الإنسانية ذات الصبغة الفنية والفكرية، ولكي يتم اعتبار أي نشاط بمثابة نشاط ثقافي لا بد من توفر ثلاثة خصائص هي: يجب أن يجسد بطريقة ما شكلا للإبداع في إنتاجه، يجب أن ينتج ويعبر عن مواد رمزية، يجب أن يجسد على الأقل شكلا من أشكال الملكية الفكرية وعليه وحسب هذه المعايير فإن الأدب، المسرح، السينما، الغناء، التصوير... الخ، يمكن أن يتضمنها هذا المفهوم، أي أن المفهوم الخاص للثقافة ينصرف بشكل كبير لمفهوم الفن الذي يعبر عن عمل خاص بشخص أو مجموعة من المبدعين "و يفرض على كل الأعمال التي تريد أن تكون ضمن "الأعمال الفنية" أن تتوفر على شرطين هما: الأصالة فالعمل الفني يجب أن يكون أصيلا بمعنى أنه نتاج عمل فنانين بعيد قدر الإمكان عن تقسيم العمل، وكذلك أن يكون متفردا أي أن العمل الفني يجب أن يكون فريدا و نادرا"

والصناعات الثقافية مرتبطة بهذه الأعمال الإبداعية الفنية لكن ليس مجملها، بل فقط القابلة لإعادة الإنتاج وفق مبادئ الإنتاج الصناعي. ثالثا: الصناعات الثقافية: بناء على ما سبق التطرق له في مفهومي الصناعة والثقافة فإنه يمكن لنا أن نعتبر أن الصناعات الثقافية هي الأنشطة التي تنتج وتعيد إنتاج الأعمال الثقافية حسب مبادئ الإنتاج الصناعي، أي أن الأعمال الثقافية و الفنية الأصلية يمكن أن تحول صناعيا إلى سلع استهلاكية تعرض في السوق مثلها مثل السلع الصناعية الأخرى وذلك من خلال الإنتاج الضخم لها والذي يقابله حتما استهلاك جماهيري ضخم، وتعرف كذلك بأنها "مجملة الأنشطة الإنتاجية والتبادلية للمواد الثقافية التي هي في تطور مستمر والتي تخضع للقواعد التجارية، وتكون فيها تقنيات الإنتاج متطورة بشكل كبير أو بشكل أقل لكن العمل فيها يكون خاضعا أكثر للنمط الرأسمالي من خلال الفصل المزدوج بين المنتج وإنتاجه، وبين الأعمال الإبداعية وتنفيذها، وهذا الفصل ينتج فقدان العاملين المراقبة على إنتاجهم و نشاطهم"، وتشمل الصناعات الثقافية على أشكال عديدة يتم حصرها عادة في أربعة محاور هي كما يلي: "الطباعة والكتاب - الموسيقى المسجلة - السينما والسيمي البصري - الإعلام والصحافة

وتحت هذه المحاور الأساسية نجد عديد الصناعات الثقافية كالتلفزيون الراديو، السينما، ألعاب الفيديو، الصحافة المكتوبة... الخ، وكل هذه الأشكال ينطبق عليها مفهوم الصناعات الثقافية من حيث أنها أعمال يمكن إعادة إنتاجها صناعيا و تسويقها مثل السلع الأخرى، وتعد خاصية القابلية لإعادة الإنتاج من أهم خصائص الصناعات الثقافية، لأن العمل الفني الغير قابل لإعادة الإنتاج لا يدخل ضمن أشكال الصناعات الثقافية فمثلا العروض الحية سواء تعلق الأمر بالمسرح أو حفلة موسيقية أو تظاهرة سيرك لا يمكن إدراجها في إطار الصناعات الثقافية لأنها غير قابلة لعملية إعادة الإنتاج التي تقوم بالأساس على استنساخ عمل إبداعي أصلي من خلال الفصل بين المحتوى والوسائط التي تحمل هذا المحتوى "إعادة الإنتاج خاصية

أساسية للصناعات الثقافية، فهي تخص الوسائط التي تسمح بالتوزيع (نسخة من فيلم، شريط فيديو، قرص مسجل) ولا تخص العمل الإبداعي في حد ذاته"

- عناصر الصناعات الثقافية:

الصناعات الثقافية كغيرها من الصناعات الأخرى تقوم على عناصر أساسية، والتي يمكن استخلاصها من المفهوم الذي سبقت الإشارة إليه وهي كما يلي:

- العمل الإبداعي: لا يمكن الكلام عن الصناعات الثقافية دون هذا العنصر الأساسي وذلك لأنه يمثل العمل أو المادة التي خضعت لعملية إعادة الإنتاج، لذا لا بد من الاهتمام بالإبداع بشكل عام في كل مراحل حياة الفرد، ويعد الوسط الثقافي والاجتماعي الذي يحيا فيه الأفراد مصدرا للأعمال الإبداعية في العموم وذلك من خلال النشاط الثقافي والفني للأفراد في الحياة اليومية أو من خلال التربية الفنية في المدارس أو في المراكز الثقافية والإعلامية، وكذلك من خلال تكوين وتأطير الفنانين المشتغلين في الميدان الثقافي بإنشاء مراكز ومدارس متخصصة في ذلك، ويمكن ماثلة الأعمال الإبداعية التي ينتجها الأفراد بالمادة الخام التي تعتمد عليها الصناعات الأخرى

- العمل التحويلي أو الإنتاجي: هذا العمل يستدعي تدخل الكثير من العناصر في العمل الإبداعي لأن إنتاجه وإعادة إنتاجه بهدف تقديمه في شكل جديد يتطلب توفير إمكانيات عديدة وضخمة، ويتم ذلك باستثمار الأموال في إنشاء المؤسسات والهيكل القاعدية اللازمة، وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال من خلال اللجوء لاستخدام التقنيات الحديثة

- العمل التوزيعي والتسويقي: هذا المستوى الثالث يمكن اعتباره بأنه أهم عنصر في الصناعات الثقافية، وذلك لأن هذه الأخيرة مثلها مثل الصناعات الأخرى يجب أن تبحث عن المستهلكين، أي السوق التصريف منتجاتها، ويتم ذلك من خلال الاستفادة من التقنيات المعاصرة في التسويق كدراسات السوق وكذا الاعتماد على الإشهار والترويج. الصناعات الثقافية وبعض المفاهيم القريبة منها: هناك مصطلحات تتقاطع مع الصناعات الثقافية في نقاط معينة ولكنها تختلف عنها في جوانب أخرى، وللتمكن من مصطلح الصناعات الثقافية بشكل أكبر لا بد من تبيان الفروق الأساسية بينها وبين هذه المصطلحات والتي يعد أهمها ما يلي:

- الصناعة الثقافية والصناعات الثقافية: لقد استعمل مصطلح صناعة الثقافة بصيغة المفرد من طرف رواد مدرسة فر نكفورت أو ما يعرف في بعض الأحيان بتسمية الماركسية الجديدة من أجل رفض فكرة سلعة الثقافة وذلك في سنوات الأربعينيات من القرن العشرين، لكن بداية من سنوات السبعينيات عاد المصطلح بصيغة الجمع مجردا من صبغته النقدية والماركسية وذلك للدلالة على أهمية المجال أو الميدان الثقافي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعوب والمجتمعات، وبالتالي دعوة الحكومات والدول لتشجيع النشاطات الاقتصادية المرتبطة بالفنون والثقافة لما لها من فوائد عديدة ومختلفة اجتماعيا واقتصاديا، إذن فإن مصطلح الصناعات الثقافية "ظهر من جديد على السطح نهاية سنوات 1970، لكن بصيغة الجمع، وبدون الدلالة السلبية التي التصقت به في البداية"، وهذا الفرق بين المصطلحين هناك من لا يأخذ به ويستعمل كلا المصطلحين وكأن لهما نفس الدلالة، لكن في الواقع فإن صيغة المفرد هي أقرب لمفهوم الثقافة الجماهيرية منه إلى مصطلح الصناعات الثقافية لذا نجد ربما "تيودور أدرونو" بعد سنوات من كتابة المؤلف الشهير "جدل العقل التنويري" يستدرك الأمر ويقول أنه "بدايات العمل كانت المسألة متعلقة بالثقافة الجماهيرية، لكننا تخلينا عن هذا المصطلح لإستبدالها بالصناعة الثقافية.

الثقافة الجماهيرية والصناعات الثقافية: يستعمل مصطلح الثقافة الجماهيرية للإشارة إلى مجموع الأعمال والمواد الثقافية المنتجة والمصنوعة في إطار مبادئ الإنتاج الصناعي والتي تعرض وتستهلك كأي سلعة أخرى، أما مصطلح الصناعات الثقافية فهو يشير إلى الأنشطة التي تؤدي إلى إنتاج هذه الأعمال والمواد الثقافية بالأساس وليس إلى هذه الأعمال والمواد في حد ذاتها، أي بعبارة أخرى يمكن أن نصف الثقافة الجماهيرية بأنها نتاج الصناعات الثقافية.

- الصناعات الإبداعية والصناعات الثقافية : كثيرا ما يتم استعمال مصطلح الصناعات الثقافية مع الصناعات الإبداعية للدلالة على نفس الشيء وفي أحيان أخرى يتم جمعهما مع بعضهما البعض من خلال استخدام مصطلح الصناعات الثقافية والإبداعية، ويسود نقاش حول الفرق بين المصطلحين في الأوساط الأور و بية المهتمة بالثقافة وسبب هذا النقاش هو محاولة تحديد كيفية إعداد الإحصائيات المرتبطة بالثقافة، وفي الواقع فإن الصناعات الإبداعية تختلف عن الصناعات الثقافية من حيث أن الأولى شديدة العموم، أما الثانية فهي خاصة بالأعمال والمواد الثقافية القابلة للإعادة الإنتاج وفق مبادئ الإنتاج الصناعي، ومصطلح الصناعات الإبداعية الذي تم استغلاله أول مرة في بريطانيا كان بهدف "جمع مجمل النشاطات التي يعتمد إنتاجها على الإبداع أو الأفكار التي يمكن أن تكون قانونيا محمية، وتكون منتجاتها موجهة للسوق"، وبالتالي يمكن لنا القول أن الصناعات الإبداعية هي مصطلح أكثر عمومية من الصناعات الثقافية لكن يمكن اعتبار هذه الأخيرة كجزء من الصناعات الإبداعية، ويمكن القول بعبارة أخرى أن الصناعات الثقافية هي صناعات إبداعية لكن الصناعات الإبداعية ليست صناعات ثقافية

أهم المقاربات النظرية للصناعات الثقافية : الصناعات الثقافية كنظرية هي مفهوم يتأرجح بين تيارين فكريين متعارضين، الأول يستمد وجوده من الإيديولوجية النيوليبرالية (الليبرالية الجديدة) والآخر نقدي يتمثل بالأساس في أعمال مدرسة فرانكفورت النقدية.

- المقاربة النيوليبرالية: بالنسبة لهذه المقاربة فإن الثقافة هي مجال للعمل والنشاط الاقتصادي الذي يجب عليه أن يحقق الأرباح المالية، وبالنسبة لأصحاب هذه المقاربة فإن منتجات الصناعات الثقافية هي سلع تشبه السلع الأخرى والمؤسسات المنتجة لها لا بد عليها أن تعتمد على نفس السياسات والأهداف التي تسعى إليها بقية المؤسسات الخاصة الأخرى، أي تطوير المبيعات والمداخل وتحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد.

المقاربة النقدية (مدرسة فرانكفورت): تعود بداية مدرسة فرانكفورت إلى تأسيس معهد العلوم الاجتماعية بمدينة فرانكفورت بألمانيا سنة 1923 والذي تم غلقه بداية سنة 1933 وذلك بعد وصول الأنظمة الفاشية والنازية للحكم في ألمانيا وبعض البلدان الأوروبية الأخرى، وهو ما اضطر الكثير من الأساتذة في هذا المعهد إلى الفرار خارج ألمانيا، وقد استعملت تسمية مدرسة فرانكفورت بداية من سنوات الستينات للدلالة على مجمل أفكار رواد هذا المعهد القائمة بالأساس على فكرة النقد، لذا تعرف كذلك بالمدرسة النقدية ومن أهم المواضيع التي اهتم رواد هذه المدرسة بنقدها هي الإعلام وكذا الصناعات الثقافية بشكل خاص وذلك في كل المجتمعات بدون استثناء سواء الرأسمالية أو السوفيتية وحتى الأنظمة الفاشية في أوروبا، وقد اعتبر رواد هذه المدرسة خاصة "أدورنو" و"هوركهايمر" أن صناعة الثقافة هي علامة واضحة على إفلاس الثقافة وسقوطها في السلعة، وذلك أن تحويل الفعل الثقافي إلى قيمة تجارية يقضي على قوته النقدية ويحرمه من أن يكون أثرا لتجربة متأصلة، فالصناعة الثقافية هي العلامة الفاصلة على تراجع الدور الفلسفي للثقافة والذي لعبته لمدة طويلة في التاريخ على مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا الإطار يرى الباحثين كذلك بأن الصناعة الثقافية لن تؤدي إلى تحرير الفرد لكن بالعكس من ذلك فإنها ستؤدي إلى شكل جديد من أشكال الاستبداد، يتمثل في فرض نمط موحد لعيش الأفراد من خلال

سيطرة منطق اقتصادي واحد، أي أن الاستبداد ليس موجودا فقط في المجتمعات الفاشية بل حتى في المجتمعات الليبرالية

وقد كان الإشكال الذي طرحته مدرسة فرانكفورت في ما يخص الصناعة الثقافية في المجتمعات الصناعية هو: كيف يمكن لصناعة الثقافة أن تمارس هذا الدور الإيديولوجي الذي يسهم في المحافظة على نظام رأسمالي يستعمل الأغلبية من أجل مصالح الأقلية؟ وقد كانت الإجابة في مجموعة من النقاط هي:

الصناعة الثقافية تلعب دور إيديولوجي حاسم فهي من توجه أساليب الاستهلاك وتتحكم في أوقات الفراغ وتفتح الناس بأنهم يعيشون في أفضل مجتمع ممكن المنتجات الثقافية يتم إنتاجها بشكل موحد وضخم وذلك بنفس الطريقة التي تنتج بها المواد الأخرى من خلال الصناعة، الصناعة الثقافية تقدم للفرد القيم الرأسمالية كالنجاح الفردي، المكانة المركزية للمال، والقيم المادية

رهانات الصناعات الثقافية: شهد العالم في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالصناعات الثقافية بمختلف أشكالها فأضحى الإنتاج الثقافي للمجتمعات معبرا عن مدى قوتها وتطورها سواء من الناحية المادية أو المعنوية، فكان الاستثمار في مجال إنتاج الثقافة وتسويقها خيارا استراتيجيا راهنت عليه الكثير من الدول والحكومات، وعملت على التأسيس له وكذا تطويره من خلال برامج وطنية، جهوية و دولية، وربما أن من أهم التحديات التي راهنت عليها هذه الدول من خلال الاستثمار في هذا القطاع المهم هي ما يلي:

الرهانات الاقتصادية: مما لا شك فيه أن الرهان الاقتصادي للصناعات الثقافية هو في غاية الأهمية، حتى أنه يعبر عنها في كثير من الأحيان بعبارة البعد الاقتصادي للثقافة، وما زاد في أهمية هذا الرهان هو حالة النمو التي يشهدها هذا القطاع الإنتاجي في السنوات الأخيرة فأصبح يحتل الرتبة الخامسة في قائمة القطاعات الأكثر إنتاجا على المستوى العالمي وذلك بعد الخدمات المصرفية، تقنيات الاتصال، الصيدلة والتكنولوجيا الحيوية، السياحة، وهذا ما جعل هذا القطاع يسهم فيما نسبته بين 07 إلى 10% من الإنتاج العالمي الخام، وما يبرز أهمية هذا الرهان كذلك على المستوى العالمي هو أن قطاع الصناعات الثقافية بشكل خاص والإبداعية بشكل عام هو أكثر القطاعات الاقتصادية استقرارا رغم الأزمات الاقتصادية المتنوعة التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة، وبالتالي فإن هذه الصناعات الثقافية تشكل فرصة كبيرة وملائمة للمجتمعات المختلفة في عالم اليوم وخاصة ما تعلق بالنامية منها وذلك بهدف خلق بنية اقتصادية قوية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو محاولة الاندماج في الواقع الاقتصادي العالمي، ويتم ذلك بشكل أساسي من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال والتي مما لا شك فيه أنها تساهم في محاربة البطالة من جهة وكذا تكوين الثروة من جهة أخرى في هذه المجتمعات.

الرهانات الاجتماعية والثقافية: مما لا شك فيه فإن الصناعات الثقافية لا تكمن أهميتها فقط في الأبعاد الاقتصادية بل قد يتعدى الأمر إلى أهداف اجتماعية وثقافية أخرى أهمها ما يلي - يمكن لهذه الصناعات أن تلعب دورا مهما في تطوير الأفراد ويتم ذلك من خلال تنمية القدرات النقدية والفكرية لهم، وهي كذلك وسيلة أساسية للتنشئة الاجتماعية والتعلم وكذا مساهمتها بقسط وافر في تطوير المعارف والقدرات الفردية - يمكن كذلك للثقافة أن تلعب دورا محوريا في مجال التماسك والرقى الاجتماعي وكذا تطوير الهوية الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالمستوى المحلي، الوطني أو الإقليمي، وذلك من خلال تعزيز الشعور بالانتماء لهذه الهوية أو التقدير الذي يمكن أن يعطيه الآخرون لهذه الهوية

الصناعات الثقافية وتهديد التنوع الثقافي: يعبر مصطلح التنوع الثقافي على وجود ثقافات متنوعة ومختلفة عن بعضها البعض نشأت منذ مراحل طويلة من التاريخ الإنساني، والتي من الواجب العمل على حمايتها والحفاظ عليها وذلك على غرار التنوع البيئي في الطبيعة، وقد برز هذا المصطلح بشكل كبير في السنوات الأخيرة نتيجة لبروز هيمنة ثقافات معينة على ثقافات أخرى، ويعد تطور وسائل إنتاج الثقافة عند

بعض المجتمعات دون الأخرى عاملا في تهديد التنوع الثقافي العالمي وخاصة في مجال الإنتاج السينمائي و التلفزيوني، لذا يمكن أن تهدد الصناعات الثقافية التنوع الثقافي العالمي من خلال ما يلي:

- أن لا تمتلك ثقافات معينة الإمكانيات المادية اللازمة للاندماج في مثل هذه الصناعات لكي تتمكن من التعبير عن نفسها وفي نفس الوقت الحفاظ على ارثها الثقافي.

- التفاوت في تطور الصناعات الثقافية بين المجتمعات والدول قد يؤدي إلى قوة هوية ثقافة معينة ويضعف هوية أخرى

في ظل الواقع العالمي الحالي فإن إنتاج وتوزيع الثقافة لن يسهم في وجود تبادل ثقافي بقدر ما سيؤدي إلى هيمنة ثقافة واحدة على الثقافات الأخرى، وبالتالي يجب استثناء الإنتاج الثقافي قدر الإمكان عن قواعد السوق الحرة باعتباره منتجا يختلف عن المنتجات الصناعية.

- مقومات الصناعات الثقافية:

في عالم اليوم كل المجتمعات الإنسانية تحاول أن تعبر على نفسها من جهة وأن تتعرف على الآخر من جهة أخرى، وكل ذلك يتم بشكل أساسي من خلال الصناعات الثقافية والإبداعية، فهذه الأخيرة هي ما يترجم ويعبر عن طموحاتها، انجازاتها، تقاليدها، إبداعاتها، تاريخها، اهتماماتها وهمومها ، لكن لكي يتطور هذا القطاع الاقتصادي المتعلق بالثقافة لابد من توفر عوامل موضوعية لذلك وأهمها ما يلي :

- **السياق العام للاقتصاد :** على غرار مختلف الأنشطة الاقتصادية المختلفة فان قطاع الصناعات الثقافية لا يمكن له أن يتطور بدون توفر مجموعة من الهياكل القاعدية الأساسية ومثال ذلك وسائل المواصلات العامة، الكهرباء، الولوج لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة

السياق السياسي: هو الآخر مهم لنشوء وتطور هذا النوع من الصناعات وذلك من خلال وجود أنظمة سياسية قادرة على ضمان الحقوق الأساسية المختلفة للإنسان خاصة ما تعلق منها بالحرية والعدالة، وبعبارة أخرى لا يمكن الكلام عن صناعات ثقافية مزدهرة في ظل أوضاع سياسية غير مستقرة.

- **الاهتمام بالمبدع:** مما لا شك فيه فإن المبدع هو نواة وبداية كل نشاط ثقافي ولا يمكن الكلام على صناعات ثقافية ناجحة ومتطورة بدون هذا العنصر ، وبالتالي لا بد أن تتوفر له عوامل مساعدة لإبداعه خاصة ما تعلق منها بحريته في الإبداع وكذلك توفر جو ملائم لعمله الإبداع

- **تنظيم القطاع:** وذلك من خلال وضع آليات محددة لعمل هذا القطاع الإنتاجي بكل مكوناته، بداية بالعمل الإبداعي و مرورا بالإنتاج و وصولا إلى المستهلك ، وذلك على مستوى وضع التشريعات اللازمة لذلك من هة والعمل على تطبيقها من جهة أخرى.

- **توفير التمويل:** ومن أهم أشكال التمويل المعروفة هي القروض والتي تحتاجها المؤسسات في بدايتها بالخصوص، لكن المؤسسات المالية في مختلف دول العالم تتعامل بحذر مع المؤسسات التي تستثمر في الإنتاج الثقافي وذلك لارتفاع المخاطر التي تهدد هذا النشاط.

-**المنشآت القاعدية الثقافية:** وهي مهمة في احتضان النشاط المرتبط بالصناعات الثقافية، ولا يمكن الكلام عن هذه الأخيرة دون وجود وتوفير هذه المنشآت القاعدية (المدن المختصة في الإنتاج الإعلامي والسينمائي، قاعات العرض السينمائي ، المكتبات، مؤسسات البث

- **التجهيزات:** وغيابها يطرح إشكالا كبيرا وذلك لأن الإنتاج الثقافي سيواجه صعوبات في ظل عدم توفر التجهيزات الضرورية كعتاد التسجيل، عتاد الصوت وكذا التصوير

- **وسائل الإعلام:** ومن أهمها التلفزيون، الراديو، الصحافة المكتوبة... الخ، والتي بإمكانها أن تلعب دورا مهما في تطوير الصناعات الثقافية وذلك على مستويات متعددة فهي مثلا قادرة على أن تتدخل في عملية الإنتاج سواء كمؤسسات منتجة للأعمال الثقافية، أو مساعدة للإنتاج من خلال منح تجهيزاتها للفنانين في إنتاج أعمال إذاعية وتلفزيونية معينة، كما تلعب وسائل الإعلام كذلك دورا مهما في الترويج للأعمال الثقافية والفنية المنتجة ، وكذلك فإن المؤسسات الإعلامية هي من تمثل الزبون الرئيسي لكثير من منتجات الصناعات الثقافية

- **اليد العاملة المتخصصة والمؤهلة :** من المهم للغاية أن يتوفر لهذا النوع من الصناعات يد عاملة مؤهلة سواء على المستوى الفني، التقني، الإداري...، والتي توفرها في الغالب مراكز تكوين متخصصة، والتي تحتاج هي الأخرى لمكونين في مختلف هذه المستويات ، وكذلك لا بد من توفير تكوينات وترقيات تطبيقية بالأساس تسمح بالاحتكاك مع المختصين في هذا المجال من الصناعات

تسيير حقوق المؤلف: إن تحويل العمل الثقافي إلى عمل قابل لإعادة الإنتاج استدعى بالضرورة وجود آليات لحماية صاحب العمل الأصلي، والتي أصبحت تعرف بمصطلح حقوق المؤلف، ولا يمكن الكلام عن وجود صناعات ثقافية وإبداعية متطورة بدون وجود هذه الآليات التي تحمي عمل المبدع الأصلي من خلال ضمان حقوقه

أهم أنواع الصناعات الثقافية :

مما سبق الإشارة إليه من أن مصطلح الصناعات الثقافية يشير إلى النشاط الذي يسمح بإعادة إنتاج أعمال ومواد ثقافية حسب مبادئ الإنتاج الصناعي، فإن كل ما يندرج تحت هذا المصطلح يجب أن ينطبق عليه هذا المفهوم ولذا نجد أن أهم أنواع الصناعات الثقافية تتمثل فيما يلي:

1- صناعة الكتاب، 2- صناعة الصحافة المكتوبة، 3- صناعة السينما، 4- صناعة التلفزيون، 5- صناعة الموسيقى، 6- صناعة ألعاب الفيديو، وجدير بالإشارة أن هناك صناعات أخرى يمكن التطرق إليها كالراديو، الفيديو... الخ

-**صناعة الكتاب :** ربما يعد الكتاب أول الصناعات الثقافية، وذلك باعتبار أن الاختراع الثوري للطباعة بالأحرف المتحركة هو من أعلن عن بداية تحول العمل الثقافي إلى سلعة، لكن في القرن التاسع عشر سيعيش نشاط صناعة الكتاب بداياته الفعلية مع التطور الذي حصل في تقنيات الطباعة وكذلك إلى توفر مجموعة من الظروف الملائمة لتطور هذا النشاط ومن أهمها :

تقلص معدلات الأمية من خلال بروز فكرة المدرسة للجميع، ظهور مجتمع التسلية، التحضر (المدينة)، الولوج للدراسات العليا ، كل هذه العوامل ساهمت في تحول الكتاب إلى سلعة مطلوبة في الأسواق من شرائح واسعة في المجتمع وليس فقط شريحة معينة نخوية فقط كما كان الحال في السابق، فأضحت هناك سوق للكتاب الجامعي والعلمي، وسوق لكتاب التسلية من روايات وقصص بوليسية، وسوق لكتاب مدرسي... الخ، وكغيرها من الصناعات التي تقوم بتحويل المواد الأولية الخام إلى مواد قابلة للإستهلاك، فإن صناعة الكتاب تهدف إلى إعادة إنتاج أعمال إبداعية أصلية و استنساخها بهدف تسويقها وخاصة في ظل التطور الهائل الذي عرفته تقنيات الطباعة بداية من القرن التاسع عشر الذي كان فيه "عدد الكتاب غير كاف ليمد الآلات الجديدة للطباعة، وذلك بسبب

الإمكانيات التقنية الجديدة والسوق المحتملة للقراء التي تجاوزت قدرات الكتاب في الإنتاج"، لذا سيؤدي هذا إلى ظهور كتاب ومبدعين ينتجون أعمال موجهة بالأساس إلى ما تحتاجه السوق وما تطلبه "فظهر نوع جديد من المحررين من الوسط الصحفي، فوجد الصحفيين المنتمين إلى الجرائد الكبيرة، كتاب التقارير الصحفية، إجراء القلم، كتاب الأعمدة، والمسلسلات وكل هؤلاء سيتجاوزون بشكل كبير الكتاب الإنسانيين والتلوويريين"، وفي ظل هذه الأوضاع أصبح للسوق سلطة واضحة على الكتاب وذلك بسبب تحوله إلى سلعة استهلاكية كغيره من السلع الأخرى المعروضة في السوق

الصحافة المكتوبة: لقد تطورت الصحافة المكتوبة بشكل كبير في القرن الثامن عشر في كل من أور و با وأمريكا من خلال ظهور عديد العناوين الصحفية التي لعبت دورا مهما في التطورات الاجتماعية والاقتصادية آنذاك، لكن رغم هذه الأهمية فإن انتشار هذه الصحافة جماهيريا لم يكن كبيرا، بل كان عليها أن تنتظر حلول القرن التاسع عشر لتصبح صحافة جماهيرية بمعنى الكلمة، خاصة مع ما ميز هذا القرن من "تعميم للتعليم، تطور النقل بكل أشكاله، الظهور التدريجي للديمقراطية في الحياة السياسية، انخفاض أسعار الجرائد الشعبية، بداية تحسن ظروف الحياة الاجتماعية"، كل هذه الظروف اجتمعت لكي تسمح للصحافة المكتوبة أن عصرها الذهبي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وذلك قبل ظهور وسائل إعلام جماهيرية أخرى، فمن الناحية الاجتماعية ساهمت سياسات فرض التعليم التي بدأت تظهر في أوربا تدريجيا في ظهور طبقة متعلمة سترتبط بهذه الصحافة، وكذلك فإن المجتمع أصبح جزء منه يعيش في المدينة ويمتلك قدرات شرائية معينة وثابتة سمحت له باقتناء الصحف بهدف الحصول على المعلومة، أما العامل الأكثر أهمية في تطور الصحافة المكتوبة فكان بلا شك تطور تقنيات الطباعة التي سمحت للصحف بأن تسحب عشرات الآلاف من النسخ يوميا، ولا بد من الإشارة كذلك أن الصحافة المكتوبة قد ارتبطت عضويا بالمجتمع الصناعي "لذا نلاحظ أن من بداياتها قد لعبت دورين أساسيين في النظام الاقتصادي، من جهة فإن هذا النوع من الإعلام ساهم في عمل هذا النظام الاقتصادي في كل مراحله من إنتاج، توزيع، واستهلاك لمختلف المواد الصناعية و الخدمات، ومن جهة أخرى فإن المعلومة أصبحت كذلك مادة إنتاجية خاضعة لمسار التصنيع كغيرها من المواد الأخرى"، وربما فإن من أكثر أوجه ارتباط الصحافة المكتوبة بالمجتمع الصناعي هو الإشهار الذي يعد موردا أساسيا للمداخل التي تحققها وبالتالي سببا في بقائها واستمرارها إلى يومنا هذا كواحدة من أهم الصناعات الثقافية والإعلامية التي لا تزال تحقق أرباح وتوظف أعدادا معتبرة من العاملين، وذلك رغم الأزمات التي شهدتها، والمنافسة القوية التي واجهتها في ظل تطور و ظهور وسائل وتقنيات إعلام جديدة.

- صناعة السينما: تعد السينما أكثر الصناعات الثقافية وضوحا حتى أنه يطلق عليها في أحيان كثيرة صناعة السينما، ولقد كان ظهورها في نهايات القرن التاسع عشر في أوروبا وفي فرنسا بالخصوص لتنتقل لاحقا إلى الولايات المتحدة الأمريكية لكي تصبح واحدة من أهم الصناعات الثقافية في هذا البلد وكانت البداية الفعلية لهذا النشاط به بعد الحرب العالمية الأولى، ومن أهم العوامل التي ساعدت على ازدهار نشاط صناعة السينما في الولايات المتحدة الأمريكية هو السوق المحلية الواسعة من جهة، والسيطرة على السوق العالمية من جهة أخرى، وخاصة إذا علمنا أن الإنتاج السينمائي كإنتاج ثقافي أصبح رائجا ومطلوبا في السوق، "ففي عديد البلدان أصبحت قاعات السينما كشيء مسلم به فأصبحت جزءا من واقعها"، فأضحى الذهاب السينما تقليدا راسخا لدى المستهلكين ولم يؤثر على هذا النشاط ظهور وسائل إعلام جديدة كالتلفزيون الفضائي والرقمي وذلك رغم إدخال تكنولوجيات جديدة عليه، وتبرز الأهمية الاقتصادية والثقافية للإنتاج السينمائي في لجوء الدول

إلى دعم وحماية إنتاجها من المنافسة الأمريكية، وسياسات فرنسا في هذا المجال دليل واضح على ذلك

- **التلفزيون:** يعد التلفزيون أكثر وسائل الإعلام الجماهيري انتشارا فبمجرد ظهوره وتطوره في المنتصف الثاني للقرن العشرين أصبح يحتل مكانة مهمة في حياة الناس في كل مناطق العالم بدون استثناء وما زاد من أهميته هو الانتقال إلى البث الفضائي والرقمي، فزادت نتيجة لذلك عدد القنوات التلفزيونية وكذا مؤسسات الإنتاج التلفزيوني وبالتالي زيادة المشتغلين بهذا القطاع وارتفاع عائدات الاستثمار فيه، وكل ذلك برغم ظهور وسائل إعلامية جديدة

- **صناعة الموسيقى:** تعد الموسيقى بشكل عام إبداعا مرتبطا بالإنسان، وقد استخدمها للتعبير عن مشاعره وأحاسيسه وكذلك في كل المجالات المرتبطة بحياته فكانت حاضرة في نشاطاته الاقتصادية، العلاجية، وفي صراعاته، واحتفالاته، وحياته الروحية... الخ، وعلى خلاف كل المخلوقات أنتج الإنسان أصواتا جديدة وأبتكر آلات موسيقية عديدة ومختلفة، فالموسيقى تعتبر من أهم الأشكال الثقافية والفنية التي أنتجها الإنسان على مر تاريخه، لكن تحول الموسيقى إلى ميدان إنتاجي صناعي لم يكن إلا في نهايات القرن التاسع عشر "عند ما توصل أديسون Edison أن يضع آلية تقنية سمحت بتثبيت الصوت على وسيط مادي سمح ذلك بسهولة إعادة إنتاجه وتوزيعه وهو ما جعل من الاستماع للموسيقى لأول مرة منفصلا عن المكان الذي تعزف فيه"، أي أن هذا الاختراع هو الذي جعل من الموسيقى ثقافة جماهيرية متاحة لشرائح واسعة من الناس وذلك في الوقت والمكان الذي يختارونه وذلك على عكس المراحل السابقة التي كانت تستلزم حضور العرض الموسيقي، كما سمح هذا الاختراع بإمكانية سماع الموسيقى بشكل فردي بعد أن كان يتم ذلك في غالب الأحيان بشكل جماعي، وجليد بالذكر أن مصطلح صناعة الموسيقى قد يطلق في بعض الأحيان على العروض الحية للموسيقى في إطار الحفلات أو مهرجانات ومسابقات، لكن المعنى الدقيق لصناعة الموسيقى كواحدة من الصناعات الثقافية هي الموسيقى المعاد إنتاجها من خلال تثبيتها على وسيط معين ما يسمح بتسويقها كسلعة، والوسائط التي اعتمدت عليها صناعة الموسيقى شهدت تحولات متعددة وذلك بداية من اختراع توماس أديسون للاسطوانة ومرورا بشريط الكاسيت والقرص المضغوط ووصولاً إلى mp3 ومختلف التطبيقات الحديثة للتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وفي خضم تطورها واجهت صناعة الموسيقى أزمتا متعددة كان أولها مع ظهور الراديو وانتشاره بداية من عشرينيات القرن العشرين، ثم بعد ذلك مع شريط الكاسيت في نهاية السبعينات الذي كان من السهل القيام بتقليده وهو ما شكل تهديدا فعليا لهذا النشاط لكن مع اختراع القرص المضغوط CD في 1983 انتعشت صناعة الموسيقى من جديد، وسيستمر هذا الانتعاش إلى نهاية 1999 حيث ستعرض هذه الصناعة لتراجع كبير في مداخيلها، و المفارقة التي عاشتها الموسيقى خلال القرن الواحد والعشرين "هي انه لم يسبق للموسيقى أن تم استماعها في العالم كما (1) تم ذلك في هذه المرحلة وذلك رغم أن القطاع المنتج لها يعيش في أزمة

- **ألعاب الفيديو:** تعد صناعة ألعاب الفيديو من أحدث الصناعات الثقافية، "التي لم تكن في البداية إلا امتداد بسيط للتلفزيون، لكن هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة ستتحول بسرعة إلى لاعب أساسي في مجتمع اليوم، واخترع أول الألعاب الإلكترونية يعود إلى سنوات 1960، لكن بداية من سنوات 1970 سيتم اكتشافها من طرف الجمهور لذا يمكن أن نطلق على هذه الفترة تسمية الجيل الأول من هذه الألعاب"، وكغيرها من الاختراعات والابتكارات الجديدة كانت ألعاب الفيديو عسكرية في البداية وكان ابتكارها في إطار محاولة طمأنة الأمريكيين من خلال تعريفهم بالعمل الذي يقوم به الجيش الأمريكي لحماية الولايات المتحدة الأمريكية من حرب

نوعية وشبكة، وتعد ألعاب الفيديو كذلك نتيجة للتطور الإلكتروني الهائل الذي شهده العالم في المنتصف الثاني من القرن العشرين وخاصة ما تعلق منها بظهور الكمبيوتر والإعلام الآلي لذا نجد من يطلق عليها كذلك تسمية الألعاب الإلكترونية وذلك لاعتمادها الكلي على هذا الميدان، وتعد صناعة ألعاب الفيديو من أكثر الصناعات الثقافية تطوراً وهو ما جعل الكثير من الدول والمستثمرين الخواص يهتمون بها "فرقم الأعمال العالمي للألعاب الفيديو وصل إل خمسين مليار دولار سنة 2009، مع نسبة نمو سنوية تقدر بـ 15% بين سنوات 2003 و 2006" ومن أهم الأسباب التي جعلت ألعاب الفيديو تحقق هذا التطور في السوق العالمية هو الحرية التي تقدمها لمستخدميها في التعامل مع محتواها، وذلك على عكس السينما والتلفزيون مثلاً اللذان يكون محتواهما محدد مسبقاً، ومن أهم عوامل تطور ألعاب الفيديو هو ارتباطها بالتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال بشكل عام من انترنت وهواتف ذكية وأجهزة كمبيوتر

أهمية الصناعات الثقافية:

مما لا شك فيه أن الموروث الثقافي لدينا كبير وعظيم، كما أن المحتوى الثقافي لدينا واسع وشامل، إلا أن كل ذلك لا زال بعيداً عن التصنيع وتحويل قيمه المعنوية والروحية إلى مادية، أي تحويله إلى سلع يمكن أن تباع وتشتري وتصدر إلى جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق هدفين أحدهما التعريف بها ونشرها، والآخر الاستفادة المادية. إن تحويل الجانب المعنوي أو الروحي إلى صناعات ثقافية هو تعبير مادي عن ذلك الجانب، أي تحويل الشيء غير الملموس، إلى منتج ملمس يتم تداوله. ومن هذا المنطلق تعكس الصناعات الثقافية حالة الشعوب ومستوى تقدمها وحضارتها وهي في نفس الوقت تشكل درعاً حامياً لهويتها الوطنية، ومن هذا المنطلق تشكل الصناعات الثقافية أهمية خاصة للعالمين العربي والإسلامي، بل تشكل أهمية بالغة لكل دولة من دوله، وذلك لحماية المحتوى الثقافي من تلك الهجمة الثقافية والإعلامية المبرمجة ضده والتي تستهدف من خلال ذلك الهوية الوطنية والانتماء والقواسم المشتركة التي تشكل أعمدة الوحدة الوطنية. ولقد استغلوا في سبيل تحقيق ذلك بعض مقومات الصناعات الثقافية مثل الإعلام والنشر والتوزيع وغيرها من الوسائل التي أصبحت صناعات لها منتجاتها ولها وسائل توزيعها ولها مستهلكوها.

وعلى العموم فإن الصناعات الثقافية في الدول النامية لا تستطيع النجاح أو حتى مجرد الصمود إذا تركت لاقتصاد السوق، وذلك بسبب المنافسة غير المتكافئة من قبل من استحوذ على السوق من خلال سبق وامتلاك التكنولوجيا المتقدمة. لذلك فإن مثل تلك الصناعات تحتاج من الدول التي تتشد الاستثمار في الصناعات الثقافية دعمها وحمايتها ورعايتها حتى تقف على أقدامها وتعزز تواجدها، إن الصناعات الثقافية متعددة الجوانب والأشكال والأهمية والقبول، ولعل أهمها مشاريع المسرح والسينما والفنون بكافة أشكالها، وكذلك الصناعات التقليدية المعبرة عن الهوية الوطنية مثل الحرف اليدوية بالإضافة إلى صناعة التأليف والترجمة والنشر وصناعة الصور المتحركة والتسجيلات الصوتية والوسائط السمعية والبصرية والمنتجات الفوتوجرافية والنشر والبحث عبر الانترنت والاتصالات ووسائل الإعلام المختلفة. إن مفهوم الصناعات الثقافية ينطبق على الصناعات ذات الطبيعة الثقافية التي تجمع بين ابتكار المضامين وإنتاجها والمتاجرة بها، وهي يمكن أن تكون على شكل بضائع أو خدمات.

أما الأعمدة التي تقوم عليها الصناعات الثقافية فإنها تشمل: المنتجين لعناصر الثقافة وهم المفكر والأديب والصحفي والرسام والمغني والممثل وغيرهم.

أما العمود الثاني فيشتمل على المنتجات، وهذه تتضمن على سبيل المثال الأدب والفن والفنون الشعبية والفكر والغناء والموسيقى والعلوم وغيرها.

أما العمود الثالث الذي تقوم عليه تلك الصناعات فهو المستهلك للثقافة ومفرداتها، وهذا يتمثل بالجمهور الذي تتفاوت قدرته على التلقي حسب مستواه التعليمي والاقتصادي وفئته العمرية بالإضافة إلى أن الكثافة السكانية لها دور بارز في تحديد القدرة الاستهلاكية لتلك المنتجات ناهيك عن أن لوسائل الإعلام معززة بوسائل الاتصال الجماهيري الأخرى دورها الذي لا يمكن أغفاله في نقل الرسالة ونشرها من خلال الدعاية والإعلان أو المراسلة أو الاتصال أو غيرها من الطرق. وعلى العموم فإن نجاح وسائل الاتصال

الجماهيري في مهمتها في أي مجتمع من المجتمعات يعتمد على مجموعة من الشروط يأتي في مقدمتها وجود كثافة سكانية مناسبة يعند بها ووجود قاعدة علمية وثقافية يمكن من خلالها إنتاج المعلومات وتوزيعها ومن ثم استهلاكها.

نعم لقد أصبحت الصناعات تدر عائداً كبيراً وأصبح الاستثمار في ذلك المضمار ذا أهمية قصوى حتى انه يمكن القول إن الرسمالية الثقافية في طريقها إلى التبلور، كما أن تزاوجها مع الصناعات الرقمية أصبح أساسياً مما يتيح القول إن الحضارات أصبحت ذات صبغة رقمية، خصوصاً الحضارة الغربية. وعلى الرغم من ذلك فإن الإرادة والرأي الصائب والرؤية الواضحة والقدرة المادية من أهم عوامل الولوج في هذا النوع من الاستثمار الذي نحن في أمس الحاجة ليس من أجل الحصول على عوائده الاقتصادية فقط، ولكن من أجل تصحيح الصورة التي يتم تشويهها باستخدام تلك القنوات حيث تم استغلال التقنيات الرقمية لسماع كل شيء وتسجيل كل شيء والتسلل إلى كل شيء، وبهذه الأبعاد وغيرها تم تزيف الحقائق وصنع واقع من نسج مصالحهم وبما يلبي مطالب القوى الاحتكارية واللوبيات التي تحكم من خلف الكواليس.

إن الحاجة أصبحت ماسة إلى رفع مستوى الثقافة من خلال القراءة أو إيصالها بالطرق والوسائل المختلفة خصوصاً أن الاحصاءات أفادت بأن الفرد الأوروبي يقرأ بمعدل عالٍ وكبير بالمقارنة مع غيره ويمكن ملاحظة ذلك في صالات الانتظار وفي أثناء السفر وكذلك خلال أوقات الفراغ، أما في العالم العربي فإن مستوى القراءة منخفض إلى أبعد الحدود، وهذه فضيحة كبرى لا بد من إيجاد حل لها. أما في مجال إنتاج الكتاب فإن تقرير التنمية البشرية لليونسكو لعام (٢٠٠٣م) قد أشار إلى أن الدول العربية مجتمعة أنتجت (٦٥٠٠) كتاب في ذلك العام بالمقارنة مع إنتاج (١٠٢٠٠٠) كتاب في أمريكا الشمالية و(٤٢٠٠٠) كتاب في أمريكا الجنوبية. ولا شك أن السبب في ذلك يعود إلى أن الصناعات الثقافية ليست متوفرة لتشد من أزر المؤلف والمفكر والمبدع العربي وتدفعه إلى الإنتاج.

وعلى أية حال فإن التقارير التي تصدر عن منظمات أجنبية أو دولية لا تراعي الخصوصية العربية، لأن من يعدها ليسوا بعرب ولا يطلعون بشكل دقيق على المعطيات الأساسية التي تشكل منظومة القيم لدينا فتأتي استنتاجاتها غير موضوعية في بعض الجوانب. لذلك أتى التقرير العربي الأول الذي أعدته مؤسسة الفكر العربي بالتعاون مع المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا ومركز دراسات الخليج بمتابعة القول الفصل، وقد تناول ذلك التقرير خمس ملفات هي: التعليم، والإعلام، وحركة التأليف والنشر والإبداع، بالإضافة إلى جزء خاص بالحصار الثقافي السنوي في العالم العربي. هذا ولم يكتف التقرير بالوصف والتشخيص بل انتقل إلى مرحلة النقد والاستشراف بوصفها الركيزة الأساسية لأي نهوض عربي مستقبلي.

كما أن غياب الصناعات الثقافية التي يشكل الإنتاج الثقافي المادة الخام التي تعتمد عليها مبعثرة وغير مبرمجة إن وجدت. ناهيك عن غيابها في كثير من المجالات ذات الأبعاد التربوية والفكرية والأمنية والوطنية. نعم تعتبر المنتجات الثقافية حاملة للهوية والقيم والدلالات، وفي الوقت نفسه عوامل تنمية اقتصادية واجتماعية، لذلك فإن تشجيع الصناعات الثقافية وحمايتها ودعمها يعمل على صيانة التنوع الثقافي خصوصاً إذا زودت بوسائل تساعد على إثبات ذاتها على المستويين المحلي والعالمي.

وعلى العموم فإن أهمية الصناعات الثقافية تزداد بصورة مطردة على نطاق العالم وعلى نطاق الأمم المتحدة حيث تم الاعتراف بها من قبل عدد كبير من الوكالات والهيئات مثل منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتفاق العالمي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا وغيرها من المنظمات والمؤتمرات.

هذا ويعتبر التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي أحد أساليب العمل على تنفيذ برنامج اليونسكو المتعلق بدعم قيام وتعزيز الصناعات الثقافية في البلدان النامية وذلك بغية تكوين أسواق محلية والارتقاء بها وتوفير منافذ لها إلى الأسواق العالمية، وهذا كله يصب في خانة التنمية المستدامة. هذا وقد دأبت اليونسكو على دعم مساعي الدول الأعضاء في سبيل رسم سياسات ثقافية فعّالة فهي تقدم خبراتها وتزود بالأدوات كل من يحتاجها خصوصاً في مجالات صناعة الكتاب والحرف اليدوية وسائر الصناعات الثقافية. وعلى أية حال فإن العوائد الاقتصادية للصناعات الثقافية أصبحت كعكة تتنافس الأمم من أجل الحصول على جزء منها.

كما أن مضمون تلك الصناعة كما أشرنا سابقاً أصبح ذا مساس بالهوية والانتماء والتوجه حتى منذ سن مبكرة جداً، وذلك من خلال الرسوم المتحركة وتكنولوجيا الترفيه اللذين يتم استهلاكهما من قبل النشء الصغير على مدار الساعة ولذلك كله فإن إنشاء هيئة عليا للصناعات الثقافية أصبح ذا أهمية بالغة ولعل من أهم واجبات تلك الهيئة مايلي:

دراسة واستعراض وصنع الصناعات الثقافية على المستوى المحلي وتصنيفها حسب أهمية كل منها والعمل على حل كل المشاكل التي تعترض سبيل تطورها خصوصاً أن تلك الصناعة تعتبر مؤشراً على مدى ازدهار الإبداع الفكري والفني والتطور الثقافي للبلاد، ناهيك عن دورها في توفير فرص عمل جديدة. إنشاء قاعدة معلومات تطل أركان تلك الصناعة والمتمثلة في المنتجين والمنتجات والمستهلك محلياً وعالمياً. وذلك لأن توفر تلك المعلومات كفيلاً يجذب المستثمر من خلال الثقافة ووضوح الرؤية. العمل على ضم الصناعات الثقافية إلى قائمة الصناعات الوطنية التي تحظى بالدعم وتشجيع الاستثمار ناهيك عن سن التشريعات اللازمة التي تكفل نجاح الاستثمار فيها ويدخل في ذلك وضع برنامج لحفز الاستثمار في مجال الخدمات وإنتاج المضامين الثقافية الرقمية والتعريف بالفرص المتوفرة في ذلك المجال.